إعداد الطالب :أحمد خضر إشراف الأستاذ الدكتور :طارق الخير

**مشكلة البحث:**

**ارتفاع الأسعار ومدى استجابة رواتب موظفي القطاع العام لهذا الارتفاع.**

خلال العامين الفائتين شهدت أسعار السلع والخدمات وأسعار العقارات ارتفاعا ملحوظاً حتى أنه يمكننا القول أن الأسعار قد خرجت عن المألوف وأصبحت ضرباً من الخيال ولا تتناسب مع إمكانيات الطبقة الواسعة من الأفراد.

ويمكن تلخيص أسباب وأسئلة البحث بالتالي:

1. إلى أي مدى ساهمت الأحوال البيئية التي تمر بها البلاد في ندرة الموارد الزراعية والاستهلاكية؟
2. هل ارتفاع الأسعار هو نتيجة تلاعب بعض التجار بمقدرات البلاد أو لضغوط خارجية أم هي حالة عامة تشهدها كافة البلدان المجاورة وحتى العالمية؟
3. هل دخول الإخوة العراقيين الى البلد يحمل الدولة أعباء مادية واستهلاكية لا تقدر على تحملها؟
4. هل الرواتب والأجور على صيغتها الحالية يمكن أن تكفي عائلات الموظفين لسد احتياجاتهم الضرورية فقط؟
5. إلى أي مدى ساهمت وتساهم الزيادات الدورية و غير الدورية(المنح) في سد الفجوة الحاصلة بين الأسعار و الدخول؟
6. في حال رفع الرواتب والأجور ماهي إمكانية رفع مماثل أو متناسب لأسعار السلع و الخدمات؟

***أهمية البحث:***

تنبع أهمية البحث من كون ارتفاع الأسعار أصبحت ظاهرة مستفحلة وتقض مضجع الكثيرين من ذوي الدخول المنخفضة وهم نسبة كبيرة من المواطنين.

بالإضافة إلى أنها من الناحية النظرية تعد حالة مباشرة تعكس أسباب ومشاكل التضخم وما هي الوسائل للخروج من هذه الحالة بأقل الخسائر الممكنة.

***أهداف البحث:***

يهدف البحث إلى التوصل إلى الأسباب الرئيسية التي أدت لظاهرة ارتفاع الأسعار هذا من جهة ومن الجهة الأخرى محاولة وضع صيغة مقبولة ممكن أن تحقق شيء من الموائمة بين الارتفاع في الأسعار و دخول المواطنين.

***فروض البحث:***

1. إن التغيرات البيئية أدت إلى قلة في الموارد الزراعية و الاستهلاكية ولكن ليس إلى حد الندرة
2. هناك بعض التجار ولأغراض شخصية من مصلحتهم أن ترتفع الأسعار حتى لو أقتضى ذلك منهم أن يتلو بعض المحاصيل بشكل مقصود أو تهريب المشتقات النفطية إلى الجوار وتحقيق مكاسب كبيرة وغير مشروعة وإبقاء البلد في أزمة المحروقات. يجب الحد من التهرب الحاصل للمشتقات النفطية الى بلدان الجوار من خلال زيادة الرقابة على الحدود ومراكز توزيع تلك المشتقات.
3. أيضاً دخول الإخوة العراقيين زاد الاستهلاك من جهة وأدى أيضا إلى زيادة الطلب على البيوت والمواد الاستهلاكية في مقابل قلة المعروض.
4. أجور الموظفين في القطاع العام لا تصل لمستوى الطموح أو لمستوى المتطلبات المعيشية.
5. يجب الحد من التهرب الحاصل للمشتقات النفطية الى بلدان الجوار من خلال زيادة الرقابة على الحدود ومراكز توزيع تلك المشتقات.
6. ضرورة المحاسبة الفورية والقاسية لاحتكار بعض السلع من جهة